

خيامه حميد مليانه  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية  
وعلوم التدبير

قسم : العلوم التجارية  
الدرجة الثانية ماستر  
تخصص : تسويق الحزمات  
المقبول : تسويق الحزمات في الاقتصاد الاسلامي .

توطئة :

يجت علم الاقتصاد في كيفية ادارة الثروة و جعلها  
وتحقيق الرضا الاجتماعي والتنمية الاقتصادية و جعل  
مسكل الثروة . أي لا يجب في الطرق الرشيقة التي من  
خلالها تقدم المنتجات التي تحمل خصائص نفوسية تستجيب  
لرغبات المستهلكين والمستهلكين وثقافة اسبعا تم الما تجرد  
وهو علم يجب في كيفية تنمية الثروة وتحقيق استدامة  
الجنس الانساني والحفاظ على الموارد .  
اذنه فهو لا يجب في الأساليب والطرق من حيث ظهورها  
للتحقيق على متطلبات المرحلة .

فاذا كان الاقتصاد ينقسم من حيث المواد المنتجة  
أو المقدمه إلى اقتصاد مادي واقتصاد حرما في  
فالاقتصاد المادي الراسي مركزها موضوع نشاطه على  
الأشياء المادية ذات الخصائص المحسوسة من حيث  
البدن الداخلي والخارجي فالاقتصاد الحرما في  
على الخصائص النفوسية المنتجة الحرما في الغير مبرمج .

وإن كان لكل مجال خصائصه وأسايبه فإنه يستوفى  
الخدمات في الاقتصاد الإسلامي بتركز على قضايا  
وأسايب المستوفى التي تركز على التحية العميقة  
بإلزام قيق مماثل ما يرغب ويطلبه الزبون الحالي والمحتمل  
في ضوء قواعد و ضوابط الدين الاسلام والشرعية  
الاسلامية المطهرة وفقاً لاستنباطات العلماء المحققين  
من الأدلة التفصيلية التي هي القرآن الكريم والسنة  
النبيه المطهرة والإجماع على قضايا ونصوصها  
ولما كان على تشييل القطع واليقين أنه الذي خلق  
الإنسان هو الله المعبود بحق جل جلاله وهو سبحانه  
هو الذي حدد حرته لحياته في مجال (افعل) افعل  
ولا تفعل لأنه و صرح سبحانه الذي سماه يوم  
المعاد ورضوا الأكم سبحانه وتعالى بأسرار و خفايا  
الإنسان وما يليق به في سلامة باطنه وظاهره  
في علاقته مع ربه جل جلاله وعلاقته مع البشر  
وإن كان المستوفى يجهت في كيفية التنسيق بين  
المتغيرات التسويقية المساهمة بعناصر المنتج  
المستوفى التي هي المنتج ، السعر ، التوزيع ، الترويج  
ودراسة السوق والأبحاث التسويقية ودراسة وتكامل  
سلوك المستهلكين من أجل تحديد رغباتهم فإنه  
الفتها - مجرد دون ما يجوز وما لا يجوز في هذه السلوكيات  
والنصريات بالاعتماد على قواعد لا ضير ولا ضرر

ولا اعتماد على قارة السكان الاجتماعي وفقاً لعدد  
 المزمون في الدولة وتعاونها على البر والتقوى  
 فالإسلام عترة ثابتة راسخة ومنهج أيضاً سديد  
 ظاهر ليس فيه من عيوب النظام الرأسمالي ولا  
 من مساوئ النظام الاشتراكي مفهوم يقوم على مبدأ  
 الجمع بين الملكية العامة لوسائل الإنتاج والملكية  
 الخاصة فهو يقسم الكفاءة والحرث في السور  
 لكن على مبدأ عدم الإضرار وفقاً لما شرره الفقهاء  
 ولقد أيضاً الرعية الجماعية وفقاً لمبدأ جماعة  
 المسلمين لكن في إطار منظم سفاف . فالإسلام ينظم  
 كافة شؤون الحياة سواء تعلق الأمر بالأفراد  
 والجماعات فخلوكم الفرد المسلم لا يبدأه ترتبط بإيمانه  
 بالله سبحانه والجزاء بالدين وفي الآخرة  
 وقد يدرك تنظيم الاقتصاد مع بدء نزول القرآنة  
 الحكيم في مكة المكرمة فالإقتصاد الإسلامي  
 يتصف بالعدل والتسوية والوضوح والبيان .  
 فالكفاءة وإن كانت نشاط ثم لموسم كهراف إلى إصباح  
 الحاجات والرغبات عند ما يتم تسويقها للمستهلك  
 الاجتماعي مقابل دفع مبلغ معين من المال عوضاً عن  
 المنفعة التي حققها سواء كانت نقلاً أو سبياً

أو حذره صحبه أو حذره تعليليه أو أثرها لكن على  
شرط أنه تكون الحزمه معلومه مما عرف المسترهي  
و السعر معلومات و الفتره على تسليم السعر و الفتره  
على تسليم أرضا و حليه المال المقدم و الحزمه  
المرفوضه كما يجب تبين جميع العيوب  
التي يكرهها المسترهي . فمثلا انشطه المبرهن  
الذين يسافرون إلى أماكن معينه و يقبضون فيها  
مئة معينه مما ليس تكونه ناشئة عنه الدوافع  
الإسلاميه تكونه لسطح شرطه و فاق الشروط  
الشرعيه .

فمثلا كل الحزمه الحزمه ناشئ عن مرد من الحزمات  
الفرعيه المترابطه و المتكامله و التي تتصف بصعوبه  
قابليتها للتجزئه و التقسيم و إلا تفصل فهي كل  
متكامل من أجزائه و كذا صرح  
فما لسطح الحزمه لغيره على العناصر الماديه و السيام  
مثلا الموضع الخرابي و العنصر البشري و يشمل  
الحزمات المختلفه التي لغيرها المقصر السيامي  
مثل ضمانات الإقامه و الغذاء و النقل و إلا رشاد  
السيامي

و نفس الشرط بالسنة كزمنه لتقديم أو الاستيفاء  
أو النقل و غيرها فمن أهم الصور الفقهيه

التي تضبط السلوك البشري بخدمة:

- إقرار العدل بأنه تعطي ما عليك وتطلب ما هو لك  
أما الفضل فهو الجزء المزيء وهو المعبر عنه بالإيمان  
- أنه لا يعقل على الضرر و هو ألم القلب والجوارح  
وتعويض المنافع.

- انتفاء الظلم و هو التقدي أو تجاوز الحد أي  
تجاوز الحق إلى الباطل، وحوائل المسمو له التعويض  
معلقا سواء على العمد أو الخطأ، فبذلك التصرف في  
ملك وحق الغير غير إذنه، فلا يظلم المسلم نفسه  
ولا يظلم غيره أيضا ولا يؤنه شيء يجب لأخيه  
ما يجب لنفسه أي لا يكمل إيمانه حتى يكون له نصيب  
على نفع غيره كما يكون له نصيب على نفع نفسه وأهله.  
والظلم بأنواعه محرم، فالظلم قد يكون في الأبدان  
أو القلوب أو الأرزاق، فالظلم في الأحوال الربا  
صنك والاعتقار والغش والغرر والفسار  
كما يتعين في جميع المعاملات الصادرة في الأقوال والأفعال

والأحوال أنه يكون القول المصريح به مطابقا للواقع  
الواقع وكذا الأمانة وهو ضد الخيانة كما أنه  
يتعين الوفاء بالعتود والعهود والرفق في الأمر كله  
واجتناب المحرمات كبيع الخمور ومنتجات العقول  
والحفلات الفاسدة التي فيها عري وفسوق  
(5)

على الجرائم لتعني على المعامل أنه يراقب الله جل جلاله  
في حركاته وسكناته في كل ما يأتي وفي كل ما يدع مخلصا  
لله حفظنا لله وأنه يتبع الشروط التي تقدر البسوط  
لبيع معين بيا شرطه أو الشرط السداد في البيع  
المفترضة التي هي يسرها اختيار لسداد كانت في شكل  
خيار الترددي أو خيارا النقضية والمخارطة هي  
الشركة المحرمة.